أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري
خلال الفترة 2001-2014.

روشو عبد القادر
أستاذ مساعد بمعهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية
بالمركز الجامعي - تيسمسيلت –

ملخص:

إن هذه الورقة البحثية تهدف إلى إبراز أثر سياسة الإنفاق العمومي على وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة (2001-2014) والمتمثلة أساساً في معدل النمو ،معدل البطالة ،معدل التضخم وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية ، ذلك أن هذه المؤشرات تمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المطبقة خلال هذه الفترة.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى إعتبار السياسة الإقتصادية المطبقة إرتكزت بشكل واضح على جانب دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي ، وعليه يبقى الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الرتم من الإنفاق لعدم مراعاة الطاقة الإستعابية للاقتصاد الوطني.

الكلمات الدالة: سياسة الإنفاق ، الإستقرار الإقتصادي، مؤشرات ، النمو ، البطالة، التضخم ،التوازن الخارجي .

Resume :

Cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de depense publique sur la situation des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-2014) : le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés : la politique de depense, la stabilité économique, la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur.

تمهيد:

إن موضوع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، يعتبر من المواضيع ذات النقاش الواسع في أوساط الإقتصاديين وأصحاب القرار ، ذلك أن هذا التدخل يترجم من خلال أهداف السياسة الإقتصادية الكلية ، حيث يعتبر (xavier greffe) السياسة الإقتصادية أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الإقتصادي في إتجاه مرغوب فيه [1] ، تهدف السياسة الإقتصادية بصفتها الكلية إلى تحقيق جملة من الأهداف غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع إلا أنه تقليدياً جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة عناصر تعرف بالمربع السحري لكالدور(KALDOR) وهي: [2]

1-النمو الإقتصادي :تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق زيادة قـــدرة الوطن على إنتاج البضائـــع و الخدمات وكلما كان معدل نمو الإقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل ، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد .

2- الإستخدام التام : ويعني ذلك توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل ، علماً بأن الإستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها.

3- إستقرار الأسعار أو التحكم في التضخم : إن إرتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية المعتمدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية .

4- التوازن في ميزان المدفوعات : من بين أهداف السياسة الإقتصادية الكلية هو تأمين التوازن في ميزان المدفوعات أي العلاقة بين الوطن و العالم الخارجي .

وفي هذا السياق تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من أجزاء السياسة المالية ، و التي هي بدورها جزءا أساسيا في السياسة الإقتصادية الكلية ، حيث أن للسياسة المالية تأثير كبير على الطلب الكلي الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإستقرار الإقتصادي الكلي ، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية سياسة الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية والتي يمكن إستخدامها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي [3].

وعليه فقد أصبح تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بمؤشراته المذكورة سابقاً (أهداف السياسة الإقتصادية) من بين الأهداف الأساسية للنظم الإقتصادية ، وواضعي السياسة الإقتصادية ، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الإقتصاديين حول مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي ومتطلباته ، إلا أن الكثير منهم أجمعوا على أن الإستقرار الإقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للإسعار وقد أضاف الفكر الإقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً أخراً [4] للإستقرار الإقتصادي و المتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

ومن هذا المنظور فإن الجزائر وبعد الأزمة الإقتصادية التي ضربت إقتصادها سنة 1986 نتيجة إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما كان لذلك من إنعكاس سيء على كافة المستويات باشرت الجزائر في تطبيق برامج إصلاحية الهدف منها هو تصحيح الإختلالات الهيكلية التي ميزت إقتصادها .

فنتيجة لهذه الظروف فقد مرت السياسة المالية للجزائر بمرحلتين أساسيتين الأولى كانت خلال فترة التسعينيات أي إلى غاية 1998 حيث تميزت بسياسة مالية صارمة خففت من الإنفاق العمومي خاصة في جانبه الاستثماري ، غير أنـــه وإبتداءاً من سنة 1999 ونتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية باشرت الجزائر في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية ،

حيث أن هذه السياسة قد تميزت في البداية بنوع من الحذر خلال الفترة 1999-2001 ، لكن بعد أن إتضحت المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية العالمية أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الفترة 2001-2004 حيث خصص له مبلغ قـــدره07 مليار دولار ثم برنامج دعـــم النمو الاقتصادي خلال الفتـــرة 2005-2009 بمبلغ قدره:150 مليار دولار وأخيـــراً المخطط الخماســـــي 2010-2014 بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى5 ، ففي خضم كل هذه المعطيات يطرح التساؤل التالي ؟

إلى أي حد تعتبر سياسة الإنفاق العمومي كآداة في تحقيق إستقرار المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلا ل الفترة 2001-2014؟

ويمكن أن يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة على النحو التالي :

-ماالمقصود بالإنفاق العمومي وما مبرراته ؟

-ماذا نعني بالإستقرار الإقتصادي الكلي ؟ وما هي مؤشرات قياسه ؟

-كيف تطورت النفقات العمومية خلال فترة الدراسة ؟

-ما علاقة النفقات العمومية بوضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة و الأسئلة المتفرعة عنها يمكن وضع الفرضيات التالية :

-تعتبر النفقات العمومية أداة لتجسيد البرامج الإستثمارية العمومية .

- يعتبر الإستقرار الإقتصادي الكلي هدف نهائي للسياسة الإقتصادية .

-هناك تزايد ملحوظ في الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة .

-هناك تأثير لسياسة الإنفاق العمومي على إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة .

أهداف الدراسة :

1-محاولة معرفة المنحى الذي إتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك .

2-معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2014/2001

3-الوقوف على وضعية مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي وعلاقتها ببرامج الإنفاق العمومي المطبقة خلال فترة الدراسة .

أهمية الدراسة :

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2014/2001) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج إستثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها، من هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الإقتصادي الكلي ومدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

منهج الدراسة :

سنعتمد في معالجة هذا الموضوع و الإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) و الأسئلة الفرعية على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي .

فسنطبق المنهج الوصفي لتقديم الجانب النظري للدراسة و المتعلق بمفهوم النفقات العمومية والإستقرار الإقتصادي .

أما الجانب التطبيقي فسنقدمه بإستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الإقتصاد الكلية .

حدود الدراسة :

هذه الدراسة تمتد زمنياً على فترة أي من 2001 إلى 2014 حيث ستعتمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية و الجريدة الرسمية فيما يخص قوانيين المالية والخاصة بسنوات الدراسة .

محاور الدراسة :

سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية :

أولا : الإطار النظري للنفقات العامة .

ثانيا:الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي .

ثالثا: سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2014/2001 .

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على مؤشرات الإقتصاد الكلي .

أولاً: الإطار النظري للنفقات العمومية:

فإن كانت السياسة الإقتصادية هي مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الإقتصادي في إتجاه مرغوب فيه(تعريف Xavier greffe) ، فإن سياسة الإنفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع [6]، وبهذا يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، ويعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الإقتصادي ، وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد و التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل ، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية .

ومن هنا يطرح السؤال ما المقصود بالنفقة العمومية وما مبرراته ؟

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة [7].

ومن هذا المنظور فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية ويعتبر أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ، وفي هدا السياق فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية وهي: [8]

1-تدعيم تخصيص الموارد :

ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الإقتصادية توزيع الموارد الإقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل المشكلة الإقتصادية و الذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الإقتصادية المطبقة .

2- إعادة توزيع الدخول :

تستطيع الدولة ومن خلال نفاقاتها العامة (منح ، مساهمات إجتماعية ..إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد .

3- تدعيم الإستقرار الإقتصادي :

إن تفادي الآثار السلبية للإختلالات في النشاط الإقتصادي يعني أن هناك إستقراراً إقتصادياً أي الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة و التضخم عند مستويات مقبولة .

ثانيا:الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي االكلي :

بداية نشير إلى أن هناك إختلافا بين المفهوم النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة وذلك لإختلاف الهيكلة الإقتصادية لكل منهما .

كما أننا نشير أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي و الإستقرار الإقتصادي الخارجي ذلك أن عدم الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم إستقرار كلي خارجي ، وفي كل الأحوال فإن من أسباب عدم الإستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي و الإستهلاك الوطني [9]وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الإدخار و الإستثمار ، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الإستثمارية ، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية ، وفي هذه المرحلة يظهر الإختلال أو عدم الإستقرار الكلي الخارجي ، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الإستقرا الإقتصادي الكلي .

مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي :

لتحقيق الكفاءة في إقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الإقتصادية لهذا الأخير مستقرة ، ويتجلى الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية : نمو الناتج الحقيقي ، العمالة

الكاملة وإستقرار الأسعار ، ثم يضاف الهدف الرابع وهو إستقرار سعر الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات الدولية

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف، ذلك أنه بدون عمالة كاملة فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل ، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الإقتصادي [10] ،كما يرتبط مفهوم الإستقرار الإقتصادي بمفهوم الدورة الإقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد السمات الأساسية في الإقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة والمتشابكة ، ويراد بالدورة الإقتصادية عدم إستقرار مؤسسات الأعمال إلا ماندر فالتوسع الإقتصادي و الإزدهار يعقبه الإظطراب و الإنهيار الإقتصادي فيحل الكساد وينخفض مستوى الإنتاج وحجم الإستخدام ، وبعد أن يصل الإقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الإنطلاق من جديد وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج ، التوظيف والمستوى العام للأسعار [11].

وتلخيصاً لما سبق نقول بأنه يمكن أن يحدث الإستقرار الإقتصادي الكلي عندما يكون الطلب الكلي متوازنا مع الناتج الكلي الممكن، فعدم التوازن يحدث إختلالا في الإستقرار سواء بالزيادة أو بالنقصان .

الإطار التطبيقي للدراسة:

ثالثا : سياسة الانفاق العام خلال مرحلة الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 : بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة تزامنت مع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد وهو ما إنعكس على مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي كما سوف نرى لاحقا.

لقد شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي الذي يستند نظرياً إلى الرؤية الكيترية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال والتي مفادها أنه في حالة الركود وإرتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل.

وخلال هذه الفترة إعتمدت الجزائر ثلاثة برامج أساسية وهي كالتالي :

أ-برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

1-محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي : لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي إمتد إلى غاية 2004 وخصص له غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار ، وأهم ما ميز هذه الفترة هـــــــــو الزيادة في الأجور بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، كما أن الإنفـــــاق الإستثماري قد زاد بمعـــــــدل 20% مقارنـــة بسنة 2000 وكان التحدي بالنسبة للحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه ، الجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج [12].

الجدول رقم 01: توزيع رخص برنامج الإنعاش الإقتصادي حسب مجالات الإستثمار(2001 \2004) .

القطاعات	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	الهيكلة
دعم الإصلاحات	47	%08.95
الفلاحة و الصيد	65	%12.38
التنمية المحلية	113	%21.52
الأشغال الكبرى	210	%40,00
الموارد البشرية	90	%17,14
المجموع	525	%100

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي ،جوان 2002 ص 142 .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية وعالم الريف ، حيث إستحوذت قطاعات الأشغال الكبرى و التنمية المحلية والفلاحة و الصيد لوحدها على ما يقارب 74%من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج،وقد وزعت تراخيص البرنامج على مدى الأربع سنوات كما يلي :

الجدول رقم 02: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (%) حسب السنوات ومجالات إستثمار 2004/2001.

	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة المسطر
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	\	\	45.0	%8,47
الفلاحة و الصيد	10,6	20,3	22.5	12.0	65.4	%12.46
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72,8	53.1	6.5	240.2	%45.75
الأشغال الكبرى	100,7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.10
المجموع	205,4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100
نسبة العمود	%39.12	%35.41	%21.70	%3.90	%100	

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

يتضـــــح مما سبق أن أكبر نسبة من هـــــــذه الإعتمادات كانت خلال سنـــة 2001 بـــ 39,12 % و 2002 بـــ 35,4 % ينما أقل نسبة لها سنة 2000 بـــ 3,90 %.

أهداف هذا البرنامج :

معالجة أشكال العوز و الفقر و التهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء و الأشغال العمومية و السكن .

تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال إتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال[13].

تقييم البرنامج :

في دراسة للبنك العالمي 14حول هذا البرنامج خلص إلى ما يلي :

دعم الإنعاش الإقتصادي لم يعكس نمواً إقتصادياً واضحاً ودائماً (متوسط النمو 1% سنوياً) .

2- مناصب الشغل المستحدثة تميزت بالوقتية .

3- برنامج الواردات تزايد بنسبة أكبر من الصادرات .

ب-سياسة الإنفاق الحكومي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

أ-مضمون البرنامج :

إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الإرتفاع المذهل لأسعار البترول ، سمحت لها بالقيام ببرنامج إستثماري --إنفاق عمومي –هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) بغلاف إجمالي قدره 4203 مليار دج وهذا ما يعادل تقريباً 55 مليار دولار ، يضاف إلى هذا برنامجين واحد خاص بالهضاب العليا و الثاني خاص بالجنوب ليصبح المبلغ الإجمالي 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار .

إن البرنامج الكلي لدعم النمو -55 مليار دولار – يعادل ما نسبته 57 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الإستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج .

أهداف البرنامج :يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف .

- إعادة الإعتبار للبنى التحتية .

- تحسين مستوى عيش الفرد .
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم وتثبيت دينمومة النمو الإقتصادي .

وأخيراً جدير بالذكر أن برنامج من هذا النوع و الحجم سيطرح بدون شك إشكالية مدى إستمرارية طبيعة الميزانية الحالي على المدى البعيد .

تقييم البرنامج :

تعتبر سنة 2006 السنة الأولى لتنفيذ برنامج دعم النمو من خلال الميزانية السنوية التي كشفت عن حجم الأموال الموجهة للإستثمار ، حيث تجاوزت لأول مرة حاجز نفقات التسيير و الجدول التالي يبين حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها على القطاعات.

الجدول رقم 03: يمثل توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو (2005-2009)

المجالات القطاعية	قيمة الإعتماد /مليار دج	نسبة الإعتماد %
تحسين ظروف معيشة السكان	19085,5	% 45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	% 40,5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	% 4,8
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام و الإتصال	50	%1,1
دعم التنمية الإقتصادية	337,2	% 8
المجموع	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005 ص 9 وما بعدها.

تبين الارقام السابقة الإرتفاع الكبير لحجم المخصصات الإستثمارية التي بلغت 4202.7 مليار دينار(حوالي 55 مليار دولار) وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الإستيعابية الوطنية للإستثمارات العامة .بمدخلاتها فمن الصعوبة .بمكان التحكم في مخصصات سنوية تفوق 840 مليار دينار أي حوالي 11 مليار دولار ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صعوبة تنفيذها .

وبالعودة إلى النفقات العامة في ميزانية الدولة فيلاحظ التطور الهائل في نفقات التجهيز التي تضاعفت في حدود ثلاث مرات مقارنة سنة 2004، وهي إشارة قوية تؤكد رغبة السلطات في تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً ،أيضاً خلال هذه السنة تم تسديد أكبر قسط من المديونية الخارجية بشكل مسبق[15].

كما توضح أيضاً حصيلة تنفيذ هذا البرنامج مايلي :

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نموذجية لكنها تبقى دون المستوى ، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج في تخفيف البطالة حيث إنتقلت من17,7 %سنة 2004 إلى10,3 %سنة 2009.
- تم إعادة التقييم للبرامج (سنة 2008)المعتمدة ولوحظ تأخر في الإنجاز(مبلغ 130 مليار دولار)16.

جـ - برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014) :

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها ، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار مقسمة إلى محورين الأول : يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ156 مليار دولار والثاني يتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار .

أهداف البرنامج :

يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين التنمية البشرية .
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية .
- دعم تنمية الإقتصاد الوطني .
- التنمية الصناعية .
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل .
- تطوير إقتصاد المعرفة .

الجدول التالي يوضح المجالات المعنية بهذا البرنامج :

الجدول رقم 04 : توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني2010/2014 .

القطاعات وفروعها	المبلغ مليار دج	النسبة
1-التنمية البشرية : التربية ، التعليم العالي، السكن ، الصحة ، المياه التضامن الشؤون الدينية ، الرياضة ، الطاقة المجاهدين ، التجارة .	10122	%49,5
2-المنشآت الأساسية : *الأشغال العمومية :كالطرق ، الموانء ، المطارات . *النقل : السكك الحديدية ، المحطات الجديدة المطارات . *تهيئة الإقليم : المدن الجديدة.	6448	%31,5
3-تحسين الخدمة العمومية : *العدالة ، المالية ، التجارة ، العمل .	1666	%8,16
4-التنمية الإقتصادية : الملاحة،الصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة ، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7,7
5- مكافحة البطالة	360	%1,6
6- البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%1,2
المجموع :	20412	%100

المصدر : مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ، الملحق II : قوائم برنامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

خصائص برنامج دعم النمو :نظراً لكون هذا البرنامج يتضمن مبلغ مالي كبير وإنطلاقاً من تقييم تنفيذ البرامج السابقة فإنه تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج ومنها :

- لايمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تنتهي الدراسات الإقتصادية وتوفر الوعاء العقاري .
- موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار .
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين انها ضرورية ، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا إحترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة و الإنجاز ، التمويل سيتم حصرياً من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد .

ثالثا :أثر سياسة الإتفاق العمومي على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي الفترة (2000-2014) :

يعتمد تقييم أثر سياسة الإنفاق العمومي على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي من خلال دراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور .

وفي هذا الصدد فإن النتائج الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الإستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الإقتصاديين و المحللين .

فالبعض يرى أن الإقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الإستثمارية ، والدليل على ذلك هو تحسن في المؤشرات الإقتصادية و الكلية وإسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لإفتقارها لقاعدة إقتصادية صلبة ودائمة وفيما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 05 : وضعية المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار /دولار	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	%0,03-
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	% 24
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	% 09
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	% 12
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	% 12
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	% 34
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	% 11
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	% 23
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	% 12
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	% 18
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	% 27
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	% 0,11-
2014	3,7	9	2,8	4,75	7656,1	%11

المصدر : تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الشكل رقم:01 تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014.

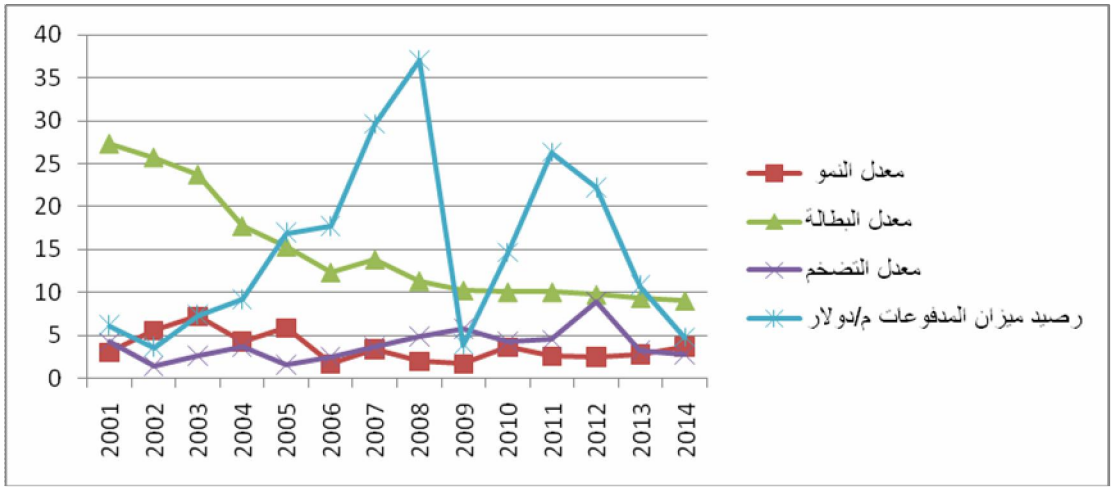

المصدر: معطيات الجدول رقم 05 أعلاه.

أ-تطور الإنفاق العمومي :

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة إبتداءاً من سنة 1999 وذلك راجع إلى تحسين مداخيل المحروقات (إرتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث إرتفعت نسبة الزيادة من -0,03% سنة 2001 إلى 12 %سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 %سنة 2009 ثم إرتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة و هو 27 % سنة 2011 وأخيراً إنخفضت إلى 11%سنة2014 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي المشار إليها سابقاً .

ب: وضعية النمو الإقتصادي :

يمثل الجدول و الشكل التاليين العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح لنا من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي و الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001-2004: 5,02% وخلال الفترة 2005-2009 : 2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 : 3,04% .

الجدول رقم 06 تطور النفقات العامة والناتج المحلي للفترة2001-2014 .

السنوات	نفقات عامة	الناتج المحلي الخام
2001	1507,9	4227,1
2003	1929,4	5252,3
2005	2302,9	7564,6
2007	3946,6	9408,3
2008	4882,1	11077,1
2009	5474,5	10006,8
2010	6468,7	12034,4
2011	8272,4	14481
2012	7745,5	15843
2013	6879,8	16569
2014	7656,1	18390

المصدر:- قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 إلي 2014 - الديوان الوطني للاحصائيات (ons) .

الشكل رقم 02 يمثل تطور النفقات العامة و الناتج المحلي للفترة 2001-2014.

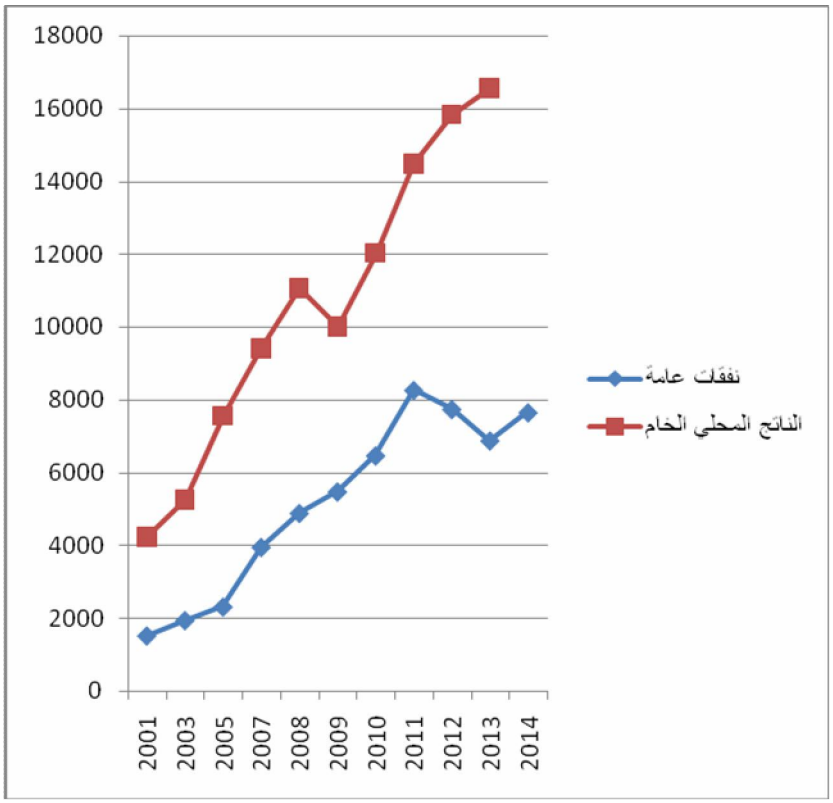

المصدر:معطيات الجدول رقم 06

وفي هذا الإطار تتاكد النظرية الكينزية و التي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي.

جـــ- وضعية معدلات التضخم :

نحاول من خلال هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة بين حجم الإنفاق العمومي ومعدلات التضخم خلال فترة الإنعاش الإقتصادي الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: 07 تطور معدلات التضخم و النفقات العامة خلال الفترة 2001- 2014 . *مليار دينار

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4,2	2,6	1,6	3,7	5,7	4,3	4,52	8,89	3,25	2,8
النفقات العامة*	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2014.- وزارة المالية .-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم :03 تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2014 .

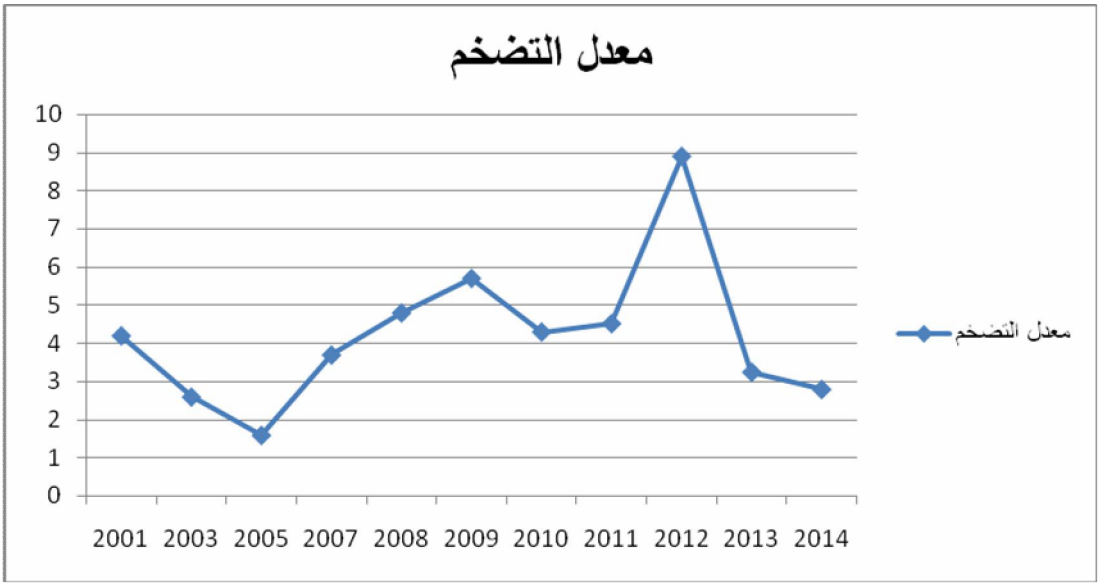

المصدر: معطيات الجدول رقم07 أعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت إرتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6% سنة2005 ثم ارتفع الى8.89 %كحد أقصى سنة 2012 ثم إنخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 كما يتوقع أن يكون في حدود3. % سنة 2015 –حسب مشروع قانون المالية لذات السنة، وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الإستثمار ورفع الأجور .

د- البطالة :

يبين كينز إلى أنه وفي ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي –حالة التوسع في الإنفاق العمومي – تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الإقتصادي وحجم العمالة .

الجدول والشكل المواليين يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 08: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2014.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	27,3	23,7	15,4	13,3	10,2	10	10	9,7	9,3	9
النفقات العامة	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1

*مليار دينار

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2014.- وزارة المالية .-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 04 : تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2014 .

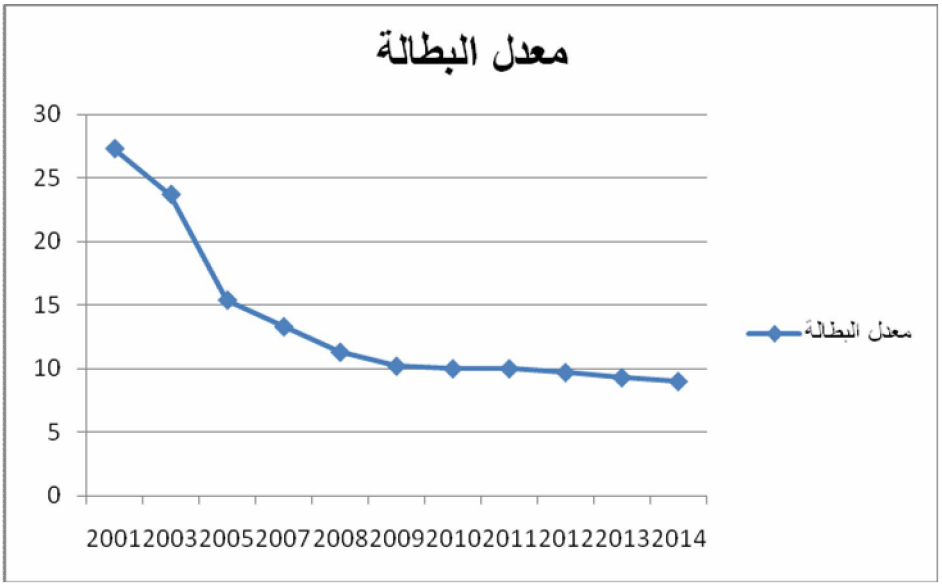

المصدر :معطيات الجدول رقم 08 اعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف إنخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 إنخفض إلـــــــــــى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقا ،غير أنه مايميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت.

و-توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي) :

تتلخص أهمية ميزان المدفوعات في أنه وسيلة مهمة للتحليل الإقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي .

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمال لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 من خلال الجدول ;والشكل التاليين :

الجدول رقم 09 :تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية خلال الفترة 2001-2014 .

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات*	6,2	7,4	16,9	29,55	3,9	14,6	26,3	22,2	10,8	4,75
النفقات العامة	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1

*مليار دولار

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2014.- بنك الجزائر .-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 05 : تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2014.

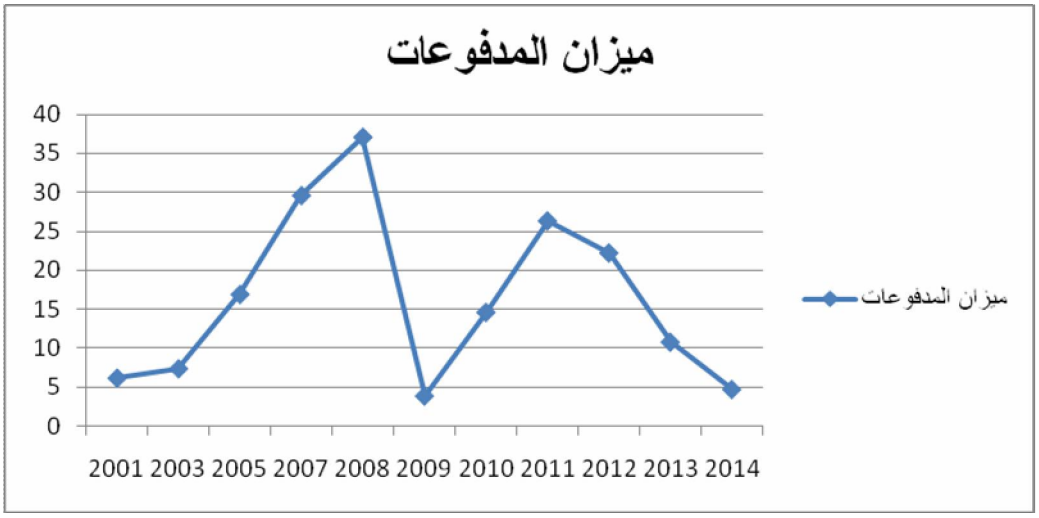

المصدر: معطيات الجدول رقم 09 أعلاه.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحا خلال الفترة 2001-2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعدي فمن رصيد موجب بمقدار6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0مليار دولار سنة 2008 ثم إنخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الإرتفاع والإنخفاض راجع أساساً إلى عدم إستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا إنخفض هذا الرصيد "إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الإنخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الإرتفاع المستمر في فاتورة الإسترداد. ذلك أن الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة ، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

الخلاصة:

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق العمومي على أهم المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014 خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يخص سياسة الإنفاق العمومي :

- تزايد النفاقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة خاصة خلال الفترة (2001-2014) نتيجة تطبيق برامج إستثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة .
- هناك ضرورة لترشيد الّإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيز عنصري التخطيط والرقابة.
- ضرورة مراعاة الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.
- البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفاق الإستثماري العمومي .
- ضرورة إيجاد آلية للمتابعة والتقييم فيما يخص تنفيذ هذه البرامج الإنفاقية.

ثانيا : فيما يخص الإستقرار الاقتصادي الكلي :

-فبالرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الإرتفاع المستمر لمعدل النمو الإقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).

عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الإستقرار الإقتصادي الكلي .

- أما فيما يخص معدلات البطالة فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها ا إلى الثلث تقريباً مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات ، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقت أو ظرفي

أما معدلات التضخم فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الإقتصاد الوطني .

- أما التوازن الخارجي فإن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسناً كبيراً خلال هذه الفترة (الميزان التجاري كان إيجابياً في كثير من الأحيان) لكن مما يلاحظ أنه في آخر فترة الدراسة هناك إرتفاع لافت للإنتباه لحجم الواردات وقد يكون السبب هو قلة العرض الكلي –عدم مرونة الجهاز الإنتاجي –أمام زيادة الطلب الكلي فكان اللجوء إلى الإستيراد. فمما سبق يمكن القول أن سياسة الإنفاق العمومي قد أدت إلى إحداث نوع من الإستقرار الإقتصادي الكلي لكن قد يكون هذا الإستقرار مؤقت أو ظرفي ، وذلك لإعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات في تمويل المشاريع الإستثمارية، هذه المداخيل المرتبطة بسعر البترول الذي يعتبر عامل خارجي لا يمكن التحكم فيه.

وعليه يتضح بأن السلطات العمومية حاولت -خلال فترة الدراسة - إستعمال سياسة الإنفاق العمومي كآداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية لكن رغم هذا إلا أن الإقتصاد الجزائري ورغم الوفرة المالية التي ميزت هذه الفترة إلا أنه لم يحقق النمو الإقتصادي الدائم المستقر وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه ، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد .

المراجع والإحالات:

1- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 24.

2-صخري عمر ، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة 2005 ، ص 12،13.

3-وليد عبد الحميد عايب ، **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، لبنان ،2010 ،ص 100.

4- وليد عبد الحميد عايب ،ص35 ،مرجع سابق .

5-أ.شيبي عبد الرحيم ، أ.د. بن بوزيان محمد ، أ.شكوري سيدي محمد ، **الأثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر** –دراسة تطبيقية – جامعة أبر بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ،ص8.

6- عبد المجيد قدي ، ص 24، مرجع سابق.

7-د.سوزي عدلي ناشد – **المالية العامة** – منشورات الحلبي الحقوقية – طبعة أولى 2006 ، ص 27.

8-قروف محمد كريم– **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر (2001-2012)** بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي بجامعة سطيف – الجزائر- 2013، ص5.

9- وليد عبد الحميد عايب ،2010 ،ص 60، مرجع سابق .

10--جيمس جوراتني ، ريجارداستروب ، **الإقتصاد الكلي الإختبار العام و الخاص** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، العربية السعودية ، 1988، ص 195.

11--ضياء مجيد الموسوي ، **أسس علم الإقتصاد (نقود ، بنوك ، دورات إقتصادية ، علاقات إقتصادية دولية)** ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 ص 13.

12- وليد عبد الحميد عايب ، ص 230 ، مرجع سابق .

13--تومي عبد الرحمان ، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر –الواقع و الآفاق** ،دار الخلدونية للنشر التوزيع، 2011 ،ص 216.

14- البنك العالمي تقرير سنة 2004.

15- تومي عبد الرحمان ، ص 264 ، مرجع سابق .

16-بوعشة مبارك، **الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية** ،ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، بجامعة سطيف ، الجزائر، 2013،ص15.